

وأنفقوا على أن يصير العنب إذا اشتمد وقذف زبده
بغير حمز وأختلفوا فيه إذا صب على ثلثة أيام
ولم يشتمد ولم يسكر قال أحمد إذا صب على العنب
ثلاثة أيام صار حمزا وحم شريد وان لم يشتمد ولم
يسكر وقال أبو حنيفة وسالك والشافعي
لا يصير حمزا حتى يشتمد ويسكر ويقذف زبده
فصل وأنفقوا على أن كل
شراب يسكر بقليله فكثيره حرام أو سمي حمزا
وفي شربة لحد سوا كان من عنب أو تمر أو زبيب
أو حنطة أو شعير أو ذره أو أرز أو عسل أو لبن
أو نحو ذلك ما كان أو مطبوخا إلا بأحنية فإنه
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتمد كان حراما
قليله وكثيره وسمى نبيعا لا حراما إن سكر في
شربه لحد وهو خيس فإن طحا أدنى طبع حل
متما ما علب على ظن الشارب منه أنه لا يسكره
من غير لهور لا طرب فإذا اشتمد حرم السكرتة
ولم يعتبر في طبعها أن يذهب ثلثها أو أسا
ببعض الحنطة والذره والشعير والأرز والعسل
فإنه حلال عنده نبيعا ومطبوخا وإما يحرم
السكرتة ويجذب **فصل** وأنفقوا
على أن المطبوخ من عصير العنب إذا ذهب أقل

من

من ثلثه فإنه حرام وإنه إذا ذهب ثلثاه فإنه
حلال ما لم يسكر فإن سكر حرم كثيره وقليله
فصل وأنفقوا على أن يشتمد
قال ابن قدامة للحنبل في الكافي فإن علم من
شيء أنه لا يسكر كالقنقاع فلا بأس به وإن غلغلان
العله في التخمير الأسكار فلا يثبت التخمير بدونها
إلا إذا أتت على العنب ثلث فقال أصحابنا حرم
وإن لم يغلب الخبز **فصل** وأنفقوا
في حد السكر فقال أبو حنيفة السكران لا يبرئ
السوا من الأرض ولا المرأة من الرجل وقال مالك
من استوى عنده لحمس والنبيج وقال
الشافعي وأحمد من خلط في كلاله خلاف عادته
فصل وأنفقوا في حد طمر
فقال أبو حنيفة ومالك الثمانون وقال الشافعي
في أربعين وعن أحمد رواه أن كالمذهبين ورجح
أخرف الثمانين وهذا أحد الخبر وأما العبد فعلى
الصف من ذلك بالانفاق وأنفقوا على أن حد
الشراب يقام بالسوط الأما روى عن الأمام
الشافعي أنه يقام بالأيدي والنعال وأطراف
الشداب **فصل** وأنفقوا في حد
يوجد من ربح قال أبو حنيفة لا يجد وقال